أوراق أبحاث معهد قرطبة

تجاوز التجاذبات الأيديولوجية في شمال أفريقيا

يناير 2021

تأليف | عباس عروة

CORDOBA PEACE INSTITUTE
GENEVA
معهد قرطبة للسلام

© معهد قرطبة للسلام – جنيف، يناير 2021

Cordoba Institute of Peace – Geneva
Case postale 360
CH – 1211 Genève 19
Tel : +41 (0) 22 734 15 03
info@cpi-geneva.org
www.cpi-geneva.org

تجاوز التجاذبات الأيديولوجية في شمال أفريقيا

تأليف: عباس عروة
تصميم الغلاف: أمين الأخضر

يمكن الاطلاع على هذا التقرير على موقع معهد قرطبة للسلام – جنيف cpi-geneva.org
الآراء الواردة في التقارير والأوراق وجهات نظر المساهمين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المعهد.

تجاوز التجاذبات الأيديولوجية في شمال أفريقيا

عباس عروة
يناير 2021

1. مقدّمة 2
2. التجاذب الأيديولوجي والانتقال الديمقراطي 3
1.2. الجزائر 3
2.2. مصر 4
3.2. ليبيا 5
4.2. المغرب 5
5.2. تونس 6
3. المشهد السياسي في شمال أفريقيا 7
1.3. الموقف والسلوك السياسي: أربعة مقاييس للتمييز 7
2.3. تطبيق المقاييس على الحالة الجزائرية 10
4. تعزيز التماسك في المجتمعات التعددية 12
1.4. التماسك المجتمعي 12
2.4. "التوافقات المتداخلة" لجون رولز 14
3.4. "الأصل والطريق والغاية" عند ابن قيّم الجوزية 15
4.4. مستويات الانتماء في صحيفة المدينة 16
5. فضاء الوساطة الآمن وتجاوز التجاذب الأيديولوجي 17
1.5. تعريف فضاء الوساطة الآمن 17
2.5. تصميم فضاء الوساطة الآمن 18
3.5. فضاء التواصل والعمل المشترك 20
6. خلاصة 22

1. مقدّمة

من الطبيعي أن تضمّ المجتمعات البشرية تيارات أيديولوجية مختلفة تعكس التنوّع الفكري داخلها الذي يضمنه الحق في حرية المعتقد. وعندما تتفاعل التيارات الأيديولوجية المتباينة بشكل صحّي، وتتعاون لخدمة الصالح العام، فإنها بذلك تشكّل ثراءً فكريًا وتساهم في تقدّم المجتمع ونموّ الدولة. أما إذا أصبح الاختلاف الأيديولوجي سببًا في التجاذب بين أجزاء من المجتمع وفي الاستقطاب الحادّ الذي يؤدي إلى اتّخاذ الآخر خصمًا، بل عدوًا، عوض اعتباره شريكًا، فإنّ ذلك يشكّل تهديدًا للتماسك المجتمعي وعائقًا للتطوّر.

وتسعى في كثير من الأحيان الأنظمة التسلطية – وظهيرها من القوى الخارجية ذات التوجّه الاستعماري أو الامبريالي الجديد – إلى تغذية كلّ أنواع الاستقطاب والاحتقان بهدف تمزيق وتفتيت المجتمع ليسهل التحكّم فيه. فتعمل على عزل مكوّنات المجتمع العرقية واللغوية والدينية والفكرية ووضع كلّ مكوّن منها في "علبة" محكمة الإغلاق، فينقطع التواصل بينها ويستحيل التعارف والحوار، فتنعدم شروط بناء الثقة المتبادلة، ويُشكّل كلّ مكوّن في ذهنه الجمعي صورة نمطية سلبية عن المكوّن الآخر تساهم في تكرسيها وسائل الدعاية الرسمية. ويتقلّد النظام التسلّطي بحكم الواقع مهمة "الوساطة" بين مكوّنات المجتمع وتحكيم الخلافات التي تنشب بينها وإدارة العنف الذي ينجم عن ذلك، وذلك من شأنه أن يضعف كلّ الأطراف، فيحافظ النظام على قوّته النسبية، وعلى سيطرته المطلقة على المجتمع.

وتمثّل التجاذبات الأيديولوجية تحديًا صعبًا أثناء الانتقال الديمقراطي تحدّد كيفية التعامل معه نجاح أو فشل عملية الانتقال. فعادة عند التحوّل من حالة الدكتاتورية إلى الانفتاح السياسي تُسرع مكوّنات المجتمع في تنظيم نفسها في جمعيات وأحزاب وتهرول إلى التنافس السياسي وهي لاتزال مكبّلة في "علب مغلقة"، لا يربطها شيء سوى الريبة والمخاوف وانعدام الثقة المتبادلة الموروثة عن الماضي السياسي التسلّطي، فينقلب التنافس إلى تخاصم حادّ يجهض عملية الانتقال ويفتح المجال لعودة النظام التسلّطي من جديد وبوجه أبشع، متستّرًا وراء ذريعة أن المجتمع ليس جاهزًا للحرية السياسية وأنه السدّ المنيع ضدّ حالة الفوضى.

تحاول هذه المساهمة بداية تبيين الأثر السلبي للتجاذبات الأيديولوجية الحادّة على الانتقال الديمقراطي مستشهدة بتجارب الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس. ثمّ تتعرّض للمشهد السياسي في شمال أفريقيا وللتجاذبات الأيديولوجية داخله، ويشدّد على الحاجة إلى عدم اعتبار التيارات الأيديولوجية الجزائرية كتلًا متجانسة، بل النظر إليها كأطياف واسعة تضم جهات فاعلة ذات مواقف وسلوكيات سياسية متنوعة. ويقدّم أيضًا نماذج يمكن الاسترشاد بها من أجل التعامل مع الاختلاف وتعزيز التماسك في مجتمع تعدّدي، مستمَدّة من التقاليد الغربية والإسلامية، كما يطرح فكرة "فضاء الوساطة الآمن" كآلية لتجاوز التجاذبات الأيديولوجية.

2. التجاذب الأيديولوجي والانتقال الديمقراطي

أثناء مراحل الانتقال من الحرب إلى السلم أو من نظام تسلطي إلى دولة القانون، وحين يكون البلد في وضع هشّ، من أكبر التحديات التي يوجهها المجتمع هو حسن تدبير التنوّع الأيديولوجي والحيلولة دون أن يصبح ذلك التنوّع تجاذبا واستقطابًا يمزّق المجتمع ويفتتّه. وقد بيّنت التجارب، خاصة في شمال أفريقيا، أنّ سوء إدارة العلاقة بين التيارات الأيديولوجية المختلفة من شأنه أن يزج بالبلد في أتون حرب أهلية أو يمكّن النظام التسلطي من الاستمرار أو العودة من جديد إلى سدّة الحكم. ولعلّ أبيَن الأمثلة عن ذلك هو ما وقع في الجزائر في نهاية ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي، وما جرى في مصر بين 2011 و2013، وما عرفته ليبيا منذ ثورة فبراير 2011 وعرفه المغرب في 2011-2012، وما حدث في تونس قبل وأثناء وبعد ثورة ديسمبر 2010.

1.2. الجزائر

عرفت الجزائر ربيعها السياسي الأوّل في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. فالانتفاضة التي عرفتها البلاد وبلغت أوجها في أكتوبر 1988، والتي وُوجهت في البداية بقمع شديد ذهب ضحيته المئات من الشباب الجزائري، أرغمت النظام على الانفتاح السياسي. فعُدّل الدستور بما يناسب المرحلة الجديدة، وكُرّست الحريات وأُنشئت الأحزاب وأسّست الصحف وعرفت البلاد جوًا من الحيوية والانبعاث وعاد الأمل إلى نفوس المواطنين في إمكانية تحكّمهم في مصيرهم، وتفجّرت الطاقات فأصبح الجميع يرى خروج الجزائر من دائرة التخلّف مسألة وقت قصير.

لم يتمّ التصميم لمرحلة انتقالية بشكل متقن فسارعت القوى السياسية ذات التوجهات الأيديولوجية المختلفة إلى التنافس السياسي البحت دور التفكير معًا في التواصل والتعارف وبناء الثقة وتصميم الإطار القيمي الذي يجري فيه هذا التنافس، فتفاقم التجاذب الأيديولوجي خاصة بين التيارين الإسلامي والعَلماني (اللائكي)، الذي كان قائمًا قبل الانفتاح السياسي واستثمر فيه النظام في السبعينيات والثمانينيات لضرب الأطراف بعضها ببعض والتفرّغ لاحتكار السلطة والثروة. وساهم في استفحال التجاذب الإسلامي-العلماني المتطرّفون المغالون المتنطّعون من كلا الطرفين بخطاباتهم الحادّة تجاه الآخر التي وصلت في بعض الأحيان إلى حدّ التكفير الديني أو الأيديولوجي وإلى درجة الشيطنة والتخوين والإقصاء من دائرة الوطنية. بالإضافة إلى الاستقطاب الأيديولوجي برز تجاذب حادّ بين قوى سياسية تنتمي إلى نفس المرجعية داخل التيار الإسلامي وداخل التيار العَلماني وتنافس على تمثيل التيّارات الفكرية في المجتمع. كلّ ذلك أدىّ إلى انعدام الثقة المتبادل وإلى المخاوف المتبادلة. ولم تُطلق حينها أيّ مبادرة جادّة من أجل تبديد المخاوف وإعادة بناء الثقة.

نُظّمت أوّل انتخابات محلّية تعدّدية في 12 جوان 1990، ثمّ تلتها انتخابات تشريعية جرى دورها الأوّل في 26 ديسمبر 1991. لم تقبل القيادة العسكرية بانتخابات حرّة ونزيهة نتائجها خارجة عن سيطرته فقرّرت إيقاف العملية الانتخابية والمسار الديمقراطي برمّته، وقامت بانقلاب على الشرعية الشعبية. فانجرّ جزءٌ من التيار العلماني لمساندة الانقلاب العسكري، بل طالب به، مبرّرًا ذلك بالمخاوف التي يشعر بها تجاه الطرف الإسلامي. كما

انخرط جزءٌ من التيار الإسلامي في العملية الانقلابية – نكاية بمنافسيهم الإسلاميين الذين فازوا في الانتخابات – وأضفوا شرعية على الهياكل الانقلابية بقبولهم الانضمام إلى برلمان وحكومة عيّنهما العسكر، مُثنين على "الدبابة التي حمت الديمقراطية."

سمح الاستقطاب الأيديولوجي والتجاذب السياسي الذي واكب المرحلة الانتقالية في الفترة 1989-1991 للنظام العسكري من إعادة التموقع والعودة إلى التحكّم في الشأن السياسي بشكل أكثر فجاجة من قبل. وتلا الانقلاب عشرية حمراء من العنف والعنف المضاد، وحرب قذرة راح ضحيتها ما يقارب ربع مليون جزائري وجزائرية.

منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي تمّ إطلاق العديد من المبادرات للتجسير بين التيارات الجزائرية العَلمانية والإسلامية.[1] وبفضل هذه المبادرات والدروس المستفادة من الربيع الجزائري الأول، عندما انتفض الجزائريون في 22 فبراير 2019 وأطلقوا الحراك الذي لا يزال مستمرًا، تبنّوا مبدأين أساسيين وهما النهج اللاعنفي والوحدة في إطار التنوع، وهذا ما حاول النظام منذ بداية الحراك، ويحاول إلى الآن، ضربه بكلّ ما أوتِيَ من وسائل.

2.2. مصر

شهدت مصر بين 2011 و2013 سيناريو سياسي مشابه لما حدث في الجزائر قبل عقدين من الزمن. وقد سبقت ثورة 25 يناير 2011 مبادرات تهدف إلى تجاوز التجاذب الأيديولوجي لعلّ من أهمّها مبادرة الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" التي ظهرت في مصر صيف 2004 كحركة معارضة لمبدأ التمديد لحسني مبارك لعهدة خامسة آنذاك وأيضا لمبدأ توريث الحكم لابنه جمال مبارك، فرفعت شعار "لا للتمديد لا للتوريث". ونشأت "كفاية" على شكل تجمّع لـ 300 من المثقفين من أساتذة جامعات ومحامين ورموز سياسية وفكرية وثقافية ونقابية ومجتمعية على اختلاف اتجاهاتها الأيديولوجية[أ] هدفهم المشترك هو "مواجهة المخاطر والتحديات الهائلة التي تحيط بأمتنا" والتصدّي لـ"الاستبداد الشامل في حياتنا الذي أصاب مجتمعنا [والذي] يستلزم إجراء إصلاح شامل سياسي ودستوري يضعه أبناء هذا الوطن وليس مفروضًا عليهم تحت أي مسمى".[2]

غير أنّ مثل هذه المبادرات لم تتمكّن من التخفيف من التوترات القائمة على الاختلافات الأيديولوجية والتي تفاقمت يومًا بعد يوم عقب سقوط نظام مبارك، خاصة بعد انتخاب محمّد مرسي رئيسًا للجمهورية. وتجدر الإشارة إلى أنّ مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، الذين لم يكونوا يرغبون في البداية في خوض الانتخابات الرئاسية وكانوا يفضّلون تكريس أنفسهم لتعزيز الإصلاح، لم يتمكنّوا من الحفاظ على الحوار مع قوى الثورة الأخرى، ممّا أضعف المعسكر الثوري، وعزّز صفوف الثورة المضادة، وسهّل مهّمة العسكر الذين أرادوا التمسّك بالسلطة وتحالفوا مع ممالك الخليج الذين كانوا يخشون الديمقراطية الوليدة في مصر، وتلقّوا مساعدة مباشرة أو اتفاق ضمني من عدة قوى أجنبية.

[أ] استطاعت حركة كفاية استقطاب العديد من الشخصيات من أبرزها عزيز صدقي وطارق البشري وعبد الوهاب المسيري وجورج إسحاق وأمين إسكندر وأبو العلا ماضي وأحمد بهاء الدين شعبان وكمال خليل وعبد الحليم قنديل وعبد العزيز مخيون ويوسف شاهين.

بعثت ثورة 25 يناير روحًا جديدة في المشهد السياسي المصري وتمكّنت الجماهير المعتصمة بميدان التحرير من تجاوز الاختلافات الدينية والأيديولوجية وتوحّدت في كتلة ثورية صلبة لمواجهة نظام مبارك، لكن لمّا سقط النظام فشلت النخب السياسية في المحافظة على وحدة الصف بالعمل المشترك على وضع قواعد توافقية لتجاوز المرحلة الانتقالية بسلام. وأدّى الاستقطاب الشديد الذي عرفته مصر في عهد محمّد مرسي والذي أذكت ناره قوى النظام القديم المتمركزة في الجيش والأمن والإدارة والإعلام والقضاء إلى عودة الحكم العسكري بشكل استبدادي أبشع ممّا كان عليه نظام حسني مبارك. ومثلما وقع في الجزائر في بداية 1992، ساند جزءٌ كبير من التيار العَلماني المصري – بشقّيه اللبرالي واليساري – الانقلاب العسكري، وانخرط جزءٌ من التيار الإسلامي (حزب النور) في العملية الانقلابية نكاية بمنافسيهم الإسلاميين مثل الإخوان المسلمين وأحزاب ذات مرجعية سلفية كحزب الوطن وحزب العدالة والتنمية.

3.2. ليبيا

فتحت ثورة فبراير 2011 في ليبيا بابًا واسعًا للأمل في مستقبل زاهر لليبيين بعد أكثر من أربعة عقود من حكم تسلّطي يفتقد إلى شروط الرشد. لكن في وقت مبكّر بعد سقوط نظام معمّر القذافي خاب أمل الليبيين في نخبهم السياسية والعسكرية في القدرة على تسيير المرحلة الانتقالية بسبب الخلافات السياسية والتوترات القبلية والمناطقية والتجاذبات الأيديولوجية التي لم يكونوا أهلًا لتجاوزها والتوحّد من أجل تحقيق العبور الديمقراطي السلس. وأدى ذلك العجز لدى النخب إلى كوارث لا يزال يعاني منها الشعب الليبي إلى يومنا هذا من احتراب وتوفير المناخ لعودة النظام القديم وفتح المجال للتدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الليبي. ولا شكّ أنّ عدم قدرة النخب الليبية على تجاوز الخلافات البينية يعود إلى انعدام فضاءات التواصل بينها لعقود طويلة من جرّاء نظام حكم قامع للحريات الأساسية .

4.2. المغرب

إن المجتمع المغربي، مثل كل المجتمعات في شمال إفريقيا، تعبره تيارات أيديولوجية متنوّعة، إسلامية وعلمانية، معتدلة وراديكالية، تنخرط أحيانًا في صدامات من خلال أحزابها السياسية ومنظمات المجتمع المدني التابعة لها. وتتحوّل هذه الاشتباكات أحيانًا إلى عنف، كما يحدث على سبيل المثال في حرم بعض الجامعات المغربية.[3] ويعمل بعض الفاعلين في المجتمع المدني، مثل المؤرخ والمدافع عن حقوق الإنسان د. المعطي منجب، منذ سنوات على بناء جسور بين التيارات الإسلامية والعلمانية، مما يعرّضهم إلى مضايقات من قِبل السلطات.[4]

من بين تجارب التبادل بين ممثلي مختلف التيارات الأيديولوجية المغربية، تجدر الإشارة إلى سلسلة الحوارات[5] التي نظمها "مجلس المواطنين" بين مارس 2007 ويونيو 2008 (الفرع المغربي لمجلس المواطنين بالشرق الأوسط) وحضرها 600 مشارك، وانخرطت فيها قوى سياسية مختلفة مثل حركة العدل والإحسان الإسلامية وحزب النهج الديمقراطي ذي التوجّه الماركسي.

لم يكن انطلاق "الربيع العربي" في أواخر 2010 - أوائل 2011 يترك المجتمع المغربي غير مبال. دعت مجموعة من الشباب المغربي الناشط على شبكات التواصل الاجتماعي إلى مظاهرة يوم 20 فبراير 2011 للمطالبة بإصلاحات دستورية. كانت ولادة "حركة 20 فبراير" التي كان دعمتها حوالي عشرين هيئة من منظمات حقوقية مثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ونقابات عمالية وقوى سياسية من مختلف التيارات الأيديولوجية: اليسار (الحزب الاشتراكي الموحّد وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي)، اليسار الراديكالي (حزب النهج الدمقراطي)، التيار الإسلامي (حركة العدل والإحسان)، التيار الماركسي (حركة إلى الأمام). وعارضت أحزاب سياسية أخرى من خلفيات أيديولوجية مختلفة "حركة 20 فبراير" كما كان الحال مع حزب العدالة والتنمية المنتمي لحركة الإخوان المسلمين. وردّت السلطة المغربية بإجراءات استجابت جزئيًا لمطالب الحركة، من خلال تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة وتعديل دستوري وتكليف حزب العدالة والتنمية بتشكيل حكومة. أدّت هذه الإجراءات وكذا التناقضات التي ظهرت مع مرور الزمن بين مختلف مكوّنات "حركة 20 فبراير" إلى إضعاف هذه الأخيرة وحتى زوالها.

5.2. تونس

استفادت النخب التونسية الإسلامية والعَلمانية من التجارب الجزائرية والمصرية والليبية فسعت بعد سقوط نظام بن علي إلى التواصل والحوار وبناء الثقة والتخفيف من التجاذب الأيديولوجي من أجل إيجاد صيغ للتعاون لإنجاح الانتقال الديمقراطي الذي لايزال مستمرًا بعد عقدٍ من الزمن. ولم يكن الأمر سهلًا بسبب الوضع الاقتصادي الهشّ وتدخّلات القوى الإقليمية والدولية في المسار الانتقالي وضغوطاتها الدبلوماسية والمالية. ويعزو العديد من المراقبين للمشهد التونسي نجاح الحوار بين التيارات الأيديولوجية التونسية المتباينة، وحتى نجاح عمل الترويكا المشكّلة من أحزاب التكتل والمؤتمر من أجل الجمهورية وحركة النهضة، إلى المشاورات التمهيدية التي بدأت بين العَلمانيين والإسلاميين في 2005 في تونس وفي الخارج وأفضت إلى تأسيس "هيئة 18 أكتوبر" من أجل الحقوق والحريات.

تأسست الهيئة في سياق سياسي متوتّر كان يجري فيه التحضير لتنظيم الشوط الثاني للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات في تونس في الفترة 16-18 نوفمبر 2005، التي دُعيَ إليها رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، آرييل شارون، ممّا أدّى إلى إضراب عن الطعام من طرف مجموعة من المعتقلين السياسيين، واحتجاجات طلّابية عمّا اعتُبر إضفاءً للشرعية من طرف الأمم المتحدة لنظامٍ بوليسي ينتهك حقوق الإنسان الأساسية.

تشكّلت "هيئة 18 أكتوبر" من العديد من القوى السياسية والتنظيمات الحقوقية من بينها التكتل من أجل العمل والحريات، وحركة النهضة، والحزب الديمقراطي التقدّمي، وحزب العمال الشيوعي التونسي، والمؤتمر من أجل الجمهورية، والوحدويون الناصريون، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، واللجنة الدولية لدعم المساجين السياسيين، والجمعية التونسية لمناهضة التعذيب، والمجلس الوطني للحريات في تونس، إلخ. كما ضمّت الهيئة أعضاءً بصفة شخصية.

كانت "هيئة 18 أكتوبر" بمثابة الإطار الجامع المتنوّع الذي عُولجت فيه العديد من القضايا الجوهرية في الخلافات الإسلامية-العَلمانية كعلاقة الدين بتسيير الدولة، ووضع

المرأة في المجتمع، إلخ. وصدر عن الهيئة عدد من الوثائق التي حدّدت إطار التعاون بين الأطراف ذات المرجعيات المختلفة ووضعت أرضية للعمل السياسي المشترك وتوفير شروط التّغيير الديمقراطي في تونس.[6]

3. المشهد السياسي في شمال أفريقيا

يتفحّص هذا الفصل المشهد السياسي الجزائري ليبيّن أنّ التيارات الأيديولوجية الجزائرية ليست كتلًا متجانسة بل تُشكّل أطيافًا واسعة تضمّ فاعلين لهم مواقف وسلوكيات سياسية مختلفة.

يضم المشهد السياسي الجزائري معظم التيارات الفكرية والدينية والأيديولوجية المتواجدة في شمال أفريقيا وغرب آسيا من إسلاميين بشتى مدارسهم، وعَلمانيين بمختلف أصنافهم، ووطنيين، وقوميين عروبيين، وقوميين أمازيغيين، ويساريين، ولبراليين، إلخ. ومن المطبّات المنهجية والأخطاء السياسية الشائعة اعتبار هذه التيارات الأيديولوجية كتلًا متجانسةً تُعارض بعضها البعض. فهذه المقاربة اللاتمييزية للتيارات الأيديولوجية تساهم في تكريس المواقف المتشنّجة للتنظيمات السياسية المتوجّسة من بعضها البعض، وكثيرًا ما تُستعمل اختصارات سهلة من قبيل "الإسلامي في جوهره ظلامي والعَلماني في جوهره حداثي"، أو "العَلماني معادٍ للدين والإسلامي معادٍ للديمقراطية"، أو "العَلماني معتدل مسالم والإسلامي متطرّف عنيف". ذلك ما تشجّعه وتغذّيه بعض الأنظمة التسلطية وتستغلّه سياسيًا لتمزيق المجتمع وتفتيته وإحكام قبضتها عليه. وسنرى لاحقًا في هذه المساهمة أنه من الضروري، في هذا السياق كما في غيره، لفتح إمكانيات الحوار والتوافق، يجب عدم اختزال الأشخاص في التيارات التي يتحرّكون في إطارها.

ومن أجل تبيين أنّ التيارات الأيديولوجية ليست كتلًا متجانسةً، كما قد يتوهّم البعض، إنما تمثّل أطيافًا عريضة، من المفيد وضع مقاييس تمكّن من التمييز بين الفاعلين السياسيين في المجتمع وفقًا لموقفهم وسلوكهم السياسي.

1.3. الموقف والسلوك السياسي: أربعة مقاييس للتمييز

ليس الانتماء الأيديولوجي في حدّ ذاته، ولا الخطاب الأيديولوجي الذي يعبّر عنه[أ] ، إنّما التفسير العملي للأيديولوجيا وترجمتها الملموسة إلى عمل سياسي على الأرض هو الذي له تبعات على التماسك المجتمعي وتأثير إيجابي أو سلبي على احترام الحريات الأساسية والتنوّع والتفاعل الإيجابي بين مختلف مكونات المجتمع. إنّ التركيز على الفعل السياسي وليس على

[أ] عادة ما استخدمت حركات إسلامية شعارات "دولة الإسلامية!" و "لا ميثاق، لا دستور، قال الله، قال الرسول!" ممّا أخاف المعسكر العَلماني الذي خشي قيام دولة ثيوقراطية. لكن مع حلول "الربيع العربي"، كانت الترجمة العملية لهذه الشعارات الأيديولوجية براغماتية وليست عقائدية. وشهد المشهد السياسي العربي ظهور العديد من التشكيلات السياسية حتى من المدرسة السلفية، التي تُعتبر الأكثر راديكالية داخل التيّار الإسلامي. اختارت هذه التشكيلات السياسية المشاركة السياسية مع تشكيلات من التيارات الأيديولوجية الأخرى، ممّا أدى إلى إزالة الغموض عن الجدل حول الانقسامات الأيديولوجية وأظهر أنه في سياق الحرية تزدهر التعدّدية وتتشكّل تحالفات عابرة للخطوط الأيديولوجية لخدمة الصالح العام.

المرجعية الأيديولوجية يجعل من الممكن تجاوز الانقسامات الأيديولوجية وتصوّر تحالفات عابرة للأيديولوجيا للتعاون على بناء مجتمع حرّ وتشييد دولة القانون.

توجد اختلافات جوهرية في المواقف والسلوكيات السياسية بين الكيانات ذات الخلفية الأيديولوجية الواحدة في: (أ) طريقة تصرّفها تجاه العسكرة؛ (ب) مقاربتها لعلاقة الحكم بالدين؛ (ج) حجم التغيير الاجتماعي والسياسي الذي ترغب فيه؛ (د) موقفها من العنف. وبناءً على هذه المقاييس الأربعة يمكن تصنيف الفئات الآتية:

أ) التصرّف تجاه العسكرة

• مقاومة العسكرة: أيْ السعي إلى إرساء دولة قانون تقوم فيها القوات المسلحة بمهامّها الدستورية تحت رقابة السلطات المدنية المنتخبة، ولا تتدخّل في الشأن السياسي والاقتصادي.

• التكيّف مع العسكرة: أيْ قبول تحكّم القوات المسلّحة من جيش ومخابرات وشرطة سياسية في الحياة العامة (السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والدينية، إلخ.)

ب) مقاربة العلاقة بين الحكم والدين

• الديمقراطية المؤصّلة في المرجعية الدينية أو الأيديولوجية: أيْ نظام سياسي قائم على حق المواطنين في اختيار ممثليهم وسنّ القوانين التي تحكمهم والتي تتماشى مع معتقدهم الديني أو الأيديولوجي، مع احترام تعددية المجتمع ومبدأ احترام الآخر والعيش المشترك. وكما يلاحظ جون-نيكولا بيتر، في مثل هذا النظام "لا يتعين على الحكومة فرض دين أو أيديولوجية. بل يجب أن يكون الاتجاه الذي يتبعه المجتمع نتيجة خيار تشاوري بين المواطنين، والكلّ مدعوّ إلى الالتزام بهذا الخيار على أساس دينه وقيمه في إطار الاحترام. ولا تتخذ الحكومة الناتجة عن اتفاق حول قواعد اللعبة موقفًا مؤيدًا أو معارضًا للقرارات العملية للمواطنين الذين يمكن أن تكون لديهم دوافع دينية".[7]

• اللاهوتية (الثيوقراطية) أو اللائقراطية (laïcratie) المؤصلة في المرجعية الدينية أو الأيديولوجية: أيْ نظام سياسي لا يعترف بحق المواطنين في اختيار ممثليهم وسنّ القوانين التي تحكمهم، فتقوم الفئة التي تستحوذ على السلطة بسنّ القوانين وفرضها بدون تشاور وبممارسة الحكم مدّعية تمثيل المرجعية الدينية أو الأيديولوجية. "إنها سلطوية مشرعنة (شبه)دينيًا حيث تتدخّل الحكومة في مسألة الشرعية الأيديولوجية، بل وتتخذ موقفًا وتفرض خطابًا".[8]

ج) حجم التغيير الاجتماعي والسياسي المطلوب

• التغيير الفعلي: أيْ الانخراط في تغيير اجتماعي وسياسي حقيقي، إما تدريجي من خلال معارضة النظام التسلّطي من الداخل، أو جذري من خلال مقاومة النظام التسلّطي من الخارج.

• التغيير الشكلي: أيْ دعم تغيير لواجهة النظام من طرف حكم تسلّطي، دون المساس بطبيعة النظام الجوهرية، مع الحفاظ على الأوضاع كما هي للإبقاء على المناصب والامتيازات.

د) الموقف من العنف

• اللاعنف: أيْ استخدام اللاعنف الاستراتيجي بشكل حصري لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي.

• العنف: أيْ الانخراط في أعمال عنف أو دعمها وتبريرها لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي، أو للإبقاء على الوضع الراهن عنوة.

تشكّل المقاييس الأربعة، والفئات الثمانية (2 + 2 + 2 + 2) المنبثقة عنها والتي تمّ عرضها، أداة تمكّن من التمييز بين الأفراد والتنظيمات داخل التيارات الأيديولوجية المختلفة، وتجنّب جمعهم معًا في كتلة واحدة. وتفتح هذه المقاييس مجالًا يتّسع لستة عشر مجموعة أو احتمال نظري (2 × 2 × 2 × 2)، امتدادًا من المجموعة 1 (المقاومة، الديمقراطية، التغيير الفعلي، اللاعنف) إلى المجموعة 16 (التكيّف، الثيوقراطية/اللائقراطية، التغيير الشكلي، العنف)، كما يبيّنه الجدول أدناه.

الاحتمالات النظرية التي تتيحها المقاييس التمييزية الأربعة

المجموعة	التصرّف تجاه العسكرة	مقاربة العلاقة بين الحكم والدين	حجم التغيير الاجتماعي والسياسي المطلوب	الموقف من العنف
1	المقاومة	الديمقراطية	التغيير الفعلي	اللاعنف
2	المقاومة	الديمقراطية	التغيير الفعلي	العنف
3	المقاومة	الديمقراطية	التغيير الشكلي	اللاعنف
4	المقاومة	الديمقراطية	التغيير الشكلي	العنف
5	المقاومة	الثيوقراطية/اللائقراطية	التغيير الفعلي	اللاعنف
6	المقاومة	الثيوقراطية/اللائقراطية	التغيير الفعلي	العنف
7	المقاومة	الثيوقراطية/اللائقراطية	التغيير الشكلي	اللاعنف
8	المقاومة	الثيوقراطية/اللائقراطية	التغيير الشكلي	العنف
9	التكيّف	الديمقراطية	التغيير الفعلي	اللاعنف
10	التكيّف	الديمقراطية	التغيير الفعلي	العنف
11	التكيّف	الديمقراطية	التغيير الشكلي	اللاعنف

12	التكيّف	الديمقراطية	التغيير الشكلي	العنف
13	التكيّف	الثيوقراطية/اللائقراطية	التغيير الفعلي	اللاعنف
14	التكيّف	الثيوقراطية/اللائقراطية	التغيير الفعلي	العنف
15	التكيّف	الثيوقراطية/اللائقراطية	التغيير الشكلي	اللاعنف
16	التكيّف	الثيوقراطية/اللائقراطية	التغيير الشكلي	العنف

2.3. تطبيق المقاييس على الحالة الجزائرية

لو اعتبرنا في السياق الجزائري التيار الإسلامي والتيار العَلماني فقط، من أجل التبسيط:

(1) لوجدنا في كليهما من يقاوم عسكرة الدولة ويناضل من أجل تمدينها[أ] وهو حال المعارضة الحقيقية، وأيضًا من يتكيّف معها وهو حال القوى الموالية للنظام والمعارضة المزيّفة.

المرجعية \ نمط الدولة	مدنية	عسكراتية
إسلامية	تمدين إسلامي	عسكرة إسلامية
عَلمانية	تمدين عَلماني	عسكرة عَلمانية

(2) ولوجدنا من العَلمانيين ومن الإسلاميين من ينادي بديمقراطية حقيقية، وأيضًا من الإسلاميين من يطالب بثيوقراطية فيحرّم الانتخاب ولا يعترف بحق ممثّلي الشعب في سنّ القوانين وإن كانت تتوافق مع تعاليم الدين، ولا يقبل أصلًا بفكرة الدستور، ومنهم حتى من يطالب بعدم الخروج عن حاكم متغلّب غاصب للسلطة، بصفته ظلّ الله في الأرض. ومن العَلمانيين أيضًا من يطالب بلائقراطية (laïcratie)، أيْ نوع من "الثيوقراطية اللائكية"، ويسعى لتطبيق عقيدة عَلمانية ولو بدون موافقة الشعب وفرضها بالقوة.

المرجعية \ نظام الحكم	ديمقراطي	تسلّطي
إسلامية	ديمقراطية إسلامية	ثيوقراطية
عَلمانية	ديمقراطية عَلمانية	لائقراطية

[أ] القصد من تمدين الدولة هو العملية التي تؤدي إلى وضع تكون فيه مؤسسات الدولة تحت حكم سلطة مدنية منتخبة، ولا تتدخّل القوات المسلحة في الشؤون السياسية والاقتصادية، وتتمسّك بصلاحياتها الدستورية لا تتجاوزها، وتعمل تحت تحكّم ديمقراطي فعّال.

يمثّل الصنفان الأخيران أقلية داخل التيارين الإسلامي والعَلماني في الجزائر، الأوّل (الإسلامي) متأثّر بفكر غريب عن الجزائر مستورد أساسًا من السعودية نظرًا لسياسة منتهجة منعت بروز مؤسسات وطنية لإنتاج العلم الديني، ممّا أدّى إلى انعدام مرجعية دينية وطنية قوية وذات مصداقية.

أمّا الصنف الثاني (العَلماني) فهو متأثّرً بالمقاربة الفرنسية للعَلمانية التي انحرفت عن غايتها الأصلية وتحوّلت إلى عَلمانوية لتصبح بمثابة دين الدولة،[أ] كما أشار إليه جاك بيدي (Jacques Bidet) في مقاله "الإسلاموية والعَلمانوية".[9] واعتاد أتباع هذا "الدين الجديد" في فرنسا بشكل متزايد للتعبير عن معتقدهم على توسيع شعار الجمهورية الفرنسية في مداخلاتهم العامة ليشمل عقيدة ذات أربع ركائز: "حرية، مساواة، أخوة، لائكية".

في الواقع، ليس النموذج الفرنسي للعَلمانية (laïcité) هو الوحيد في العالم فالعَلمانية (sécularité) عَلمانيات[10] وكلّ نموذج مرتبط بالسياق التاريخي الذي نشأ فيه. ففي الولايات المتّحدة الأمريكية تهدف العَلمانية إلى حماية الدين من تعسّف الدولة، بينما في فرنسا كان هدف اللائكية في الأصل حماية الدولة من تعسّف الكنيسة وضمان حياد أجهزة الدولة تجاه مختلف المعتقدات المتواجدة في المجتمع. وفي جميع الأحوال فإنّ مفهوم العلمانية يخصّ موقف الدولة من المواطنين وممارسة أجهزتها وليس تصرّف المجتمع أو الفرد.

ولا شكّ أن تواجد هذه الأقلّيات الفكرية الإقصائية وسط التيارين الإسلامي والعَلماني في الجزائر مردّه شرخ ثقافي تسبّب فيه 132 عامًا من الاستعمار الفرنسي الذي أحدث قطيعة ثقافية مع الماضي ومنع المجتمع الجزائري من التطوّر الفكري الطبيعي. كما ساهم في تعزيز الشرخ وتعميقه نظام الحكم التسلّطي بعد الاستقلال الذي كمّم الأفواه وكبّل العقول وأعاق تداول الأفكار داخل المجتمع بشكل سليم وأدّى إلى تصحير الساحة الفكرية في البلاد.

(3) ولوجدنا من العَلمانيين ومن الإسلاميين من يطالب بتغيير سياسي فعلي وحقيقي يؤسّس لجزائر جديدة تسودها دولة القانون، ولوجدنا أيضًا من العَلمانيين ومن الإسلاميين من يسعى إلى الإبقاء على الوضع الراهن للحفاظ على الامتيازات والمصالح المادية والمعنوية غير المشروعة، وإن ذكر التغيير فهو تغيير سطحي للديكور السياسي الذي يستعمله النظام العسكري، الذي يستحوذ على السلطة الفعلية، كواجهة مدنية.

[أ] La laïcité se sublime en laïcisme, elle devient en effet une sorte de religion d'Etat.

(4) ولوجدنا من العَلمانيين ومن الإسلاميين من ينبذ العنف بكلّ أشكاله كنهج للتغيير السياسي ويلتزم بممارسة اللاعنف، ولوجدنا أيضًا من العَلمانيين ومن الإسلاميين من لا يجد حرجًا في استعمال العنف أو تبريره وشرعنته أكان عنف جماعات أو عنف دولة.

المرجعية	نهج التغيير: عنفي	نهج التغيير: لا عنفي
إسلامية	عنف إسلامي	لا عنف إسلامي
عَلمانية	عنف عَلماني	لا عنف عَلماني

يتبيّن ممّا سبق أنّه بالإمكان أن يجد إسلاميون وعَلمانيون أنفسهم في نفس المجموعة المحدّدة بالمقاييس المذكورة آنفًا، مثل مجموعة (مقاومة، ديمقراطية، تغيير فعلي، لاعنف) أو مجموعة (تكيّف، ثيوقراطية، تغيير شكلي). وبناءً عليه، إذا تمّ التركيز على الفعل السياسي فإنّه بالإمكان تجاوز المرجعيات والعمل المشترك من أجل تحقيق الأهداف المشتركة وفق المناهج المتّفق عليها، وذلك لا يعني البتّة خيانة المعتقد أو المرجعية فبالإمكان التأصيل لنفس الفعل السياسي من منطلقات فكرية متباينة.

4. تعزيز التماسك في المجتمعات التعددية

1.4. التماسك المجتمعي

لا يوجد مجتمع متجانس كليًا (عرقيًا ولغويًا وفكريًا ودينيًا) خاصة في عصر التواصل وتنقّل الأفراد والأفكار، فجلّ الدول تضم أعراقًا عديدة ولغات مختلفة ومعتقدات متنوّعة. ولا ينعم المجتمع بالأمن والاستقرار والازدهار إلّا إذا تمكّن من تعزيز تماسكه والتحكّم في التجاذبات بين مكوّناته التي إذا احتدّت ولم تجد من يعمل على حسن تدبيرها آلت حتمًا إلى تمزقه وتفتته واندثاره، ممّا يشجّع الاستبداد على التعشيش فيه، والاستعمار الجديد على الولوج إليه.

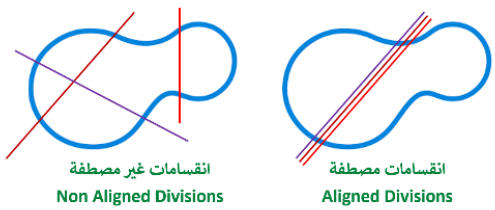

وترتفع شدّة الشرخ المجتمعي أو تنخفض حسب ترتيب مختلف خطوط الانقسام داخل المجتمع وعلاقتها ببعضها البعض: التجاذبات الأيديولوجية أو السياسية، والاستقطابات اللغوية أو الجهوية، والاحتقانات الدينية أو الطائفية، والتوترات العرقية أو القبلية. فإذا كانت الانقسامات مصطفة، أيْ الشروخ متطابقة، صعُب التعامل معها، وإذا كانت غير مصطفة سهُل ذلك. ويوضّح الوضع السويسري حالة عدم اصطفاف الانقسامات اللغوية والدينية، كما هو مبيّن في الخريطتين الآتيتين اللتين تعرضان التوزيع الجغرافي للغات والأديان في سويسرا.

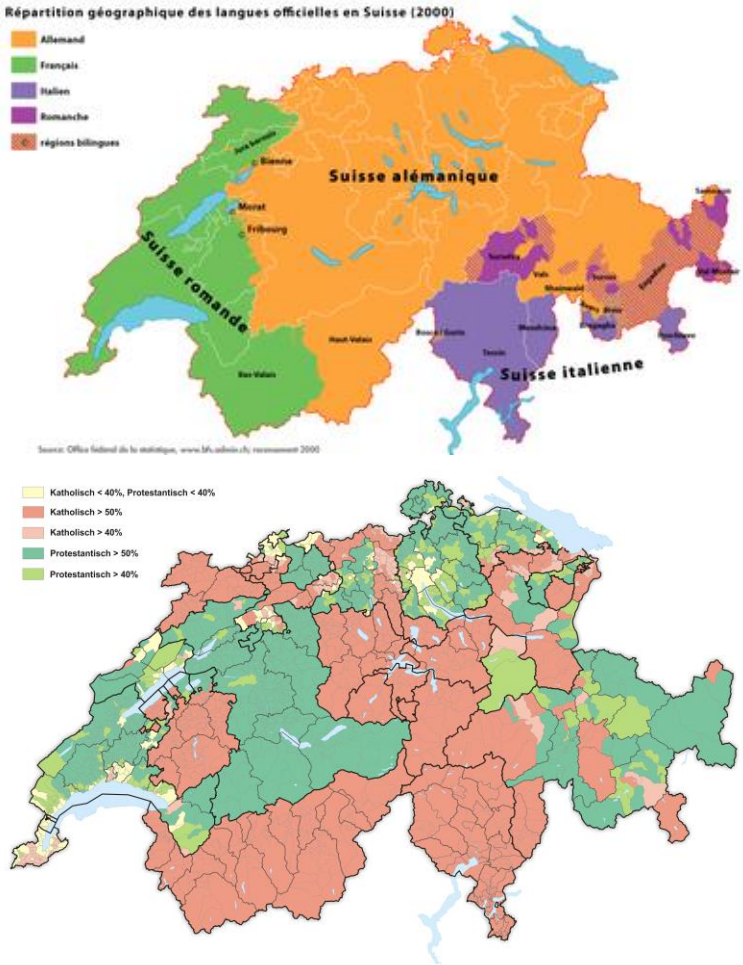

© Office fédéral suisse de la statistique et Wikipédia

غالبًا ما تكون الانقسامات المصطفة مجرّد تصوّر وهمي لا حقيقة لها في واقع المجتمع، ويتمّ أحيانًا تعزيز هذا التصوّر عن قصد من قِبَل بعض الفاعلين، من الداخل أو من الخارج، واستغلاله لأغراض سياسية. ففي الجزائر، على سبيل المثال، ثمّة محاولات لعزو جانبٍ من جوانب الأزمة التي تمرّ بها البلاد إلى تطابق خطَّيْ انقسام، أحدهما عرقي-لغوي "عربي-قبايلي" والآخر أيديولوجي "إسلامي-عَلماني". ولو كان الأمر كذلك، لكان الوضع أكثر خطورة على تماسك المجتمع الجزائري. الواقع أنّ الوضع الجزائري أكثر تركيبًا وتعقيدًا لأنه في كِلا التيارين الإسلامي والعلماني يضمّ "عربًا" و"قبايل".

لذلك من الضروري تفكيك هذا النوع من التصوّر من خلال كشف التركيبة المعقّدة للمجتمع التي تساهم في تعزيز تماسكه.

إنّ خير وسيلة لتعزيز التماسك المجتمعي هو تشييد الدولة على أساس المواطنة التي تتجاوز مختلف الانتماءات وتضمن نفس الحقوق والواجبات للجميع وتمكّنهم من

المشاركة في إدارة الشأن العام دون إقصاء أو تمييز. ولا يثبت التماسك المجتمعي إلّا إذا شعرت كافّة مكوّنات المجتمع أنّها تتقاسم السلطة (الصلبة والناعمة) بكافة أنواعها السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، فالتضارب الطبقي[أ] (Rank discordance – Discordance de rang) يؤدّي إلى عدم الاستقرار، والتباين الكامل (Full asymmetry – Asymétrie totale)، أي الوضع الذي يمتلك فيه مكوّن واحد في المجتمع كل أشكال القوة، يؤدي إلى استقرار غير مستديم، والتوزيع العادل (Even distribution – Distribution équitable) يؤدّي إلى استقرار مستديم. ولا يتمّ التوزيع العادل للسلطة إلّا في حالة: 1) تكافؤ الفرص (Equal opportunities – Egalité des chances)، و2) دولة القانون (Rule of law – Etat de droit)، و3) الحكم الراشد (Good governance – Bonne gouvernance).

في ما يلي ثلاثة نماذج يمكن الاسترشاد بها لتجاوز التجاذبات الأيديولوجية وتعزيز التماسك المجتمعي والتفاعل الإيجابي بين مكوّنات المجتمع.

2.4. "التوافقات المتداخلة" لجون رولز

في تحليله المعمّق لكيفية خروج أوروبا من حروبها الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت وكيفية وصولها للتعايش السلمي، ميّز الفيلسوف الأمريكي جون رولز (John Rawls – 1921-2002) بين مستويين من الحقائق:[11] مستوى القواعد الملزِمة (عالم القِيم واللغة) ومستوى تطبيق هذه القواعد (عالم التجريب والممارسة). وبين المستويين يوجد مجال واسع من الإمكانيات.

وحسب رولز يمكن لجماعات ذات قواعد مختلفة في إطار أنظمتها القيمية ورؤاها الكونية أن تختار الانخراط في عمل مشترك ولكلٍّ منها أسبابها الخاصة. وبهذه الكيفية، يمكن لمختلف الجماعات أن تعيش معًا في فضاء مشترك، وتجد كل واحدة التبرير والحافز للقيام بذلك من منظور نظام قواعدها ومبادئها التوجيهية الخاصة بها. ويطلق جون رولز على عملية الانخراط المشترك من مختلف الجماعات للتفاعل ضمن نفس الفضاء مصطلح "التوافقات المتداخلة" (Overlapping consensus – Consensus par superposition).[12]

ولذلك فإنّ هذا النموذج يجعل من الممكن تجاوز الاختلافات الأيديولوجية بين مكونات المجتمع وتصوّر تعاون في عالم الممارسة المواطنية دون إحداث تغيير في عالم القِيَم. ويجد كلّ مكوّن مشارك في الممارسة المواطنية تأصيل وتبرير هذه الممارسة في إطار قِيَمه الخاصة به التي يظلّ وفيًا لها (انظر الفصل الخاص بفضاء الوساطة المحمي).

[أ] التضارب الطبقي هو حالة يحتكر فيها أحد مكونات المجتمع أشكالًا معيّنة من السلطة بينما يحتكر المكوّن الآخر أشكالًا أخرى، على سبيل المثال المجتمع الذي تمتلك فيه الأغلبية العددية السلطة السياسية والعسكرية وتملك الأقلية العددية القوة الاقتصادية والثقافية. أنظر: Johan Galtung. Violence, Peace, and Peace Research. Journal of Peace Research, Vol. 6, No. 3 (1969), pp. 167-191.

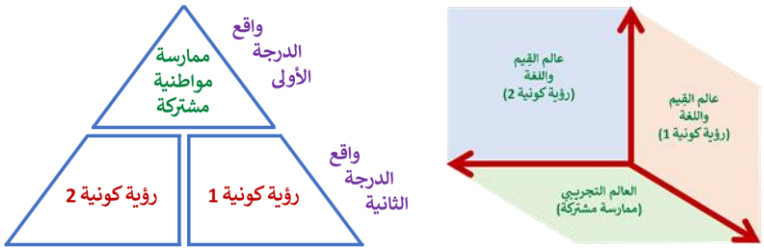

شكلان بيانيان للتوافقات المتداخلة

3.4. "الأصل والطريق والغاية" عند ابن قيّم الجوزية

ثمّة من الخلافات ما هو مرتبط بالمصالح ومنها ما هو متعلّق بالمبادئ والقِيَم يُطلق عليه مصطلح الخلاف المبني على تباين الرؤى الكونية أو المرجعيات. وقد تطرّق ابن قيّم الجوزية (1292-1350) في "الصواعق المرسلة" إلى ظاهرة الخِلاف وميّز بين "الأصل" و"الطريق المسلوكة" و"الغاية المطلوبة".

المقصود هنا بـ"الأصل" هو المصدر المرجعي الذي يخضع للتفسير حسب السياق. ويشكّل التفسير السياقي للمصدر الرؤية الكونية ويحدّد "الطريق المسلوكة" للوصول إلى "الغاية المطلوبة".

ويعتبر ابن القيّم أنه "إذا كان الأصل واحدًا والغاية المطلوبة واحدة والطريق المسلوكة واحدة لم يكد يقع اختلاف وإن وقع كان اختلافا لا يضرّ" (الصواعق المرسلة).

لدينا إذن ثلاثة أمور يمكن أن تكون إمّا متوافقة أو متباينة، وينتج عن ذلك ثمانية احتمالات نظرية أو سيناريوهات، كما يظهر في الشكل الآتي، ابتداءً من حالة التجانس أين يكون الأصل والطريق والغاية في توافق بين الأطراف، وانتهاءً إلى حالة التنافر أين يكون ثلاثتهم في تباين بين الأطراف.

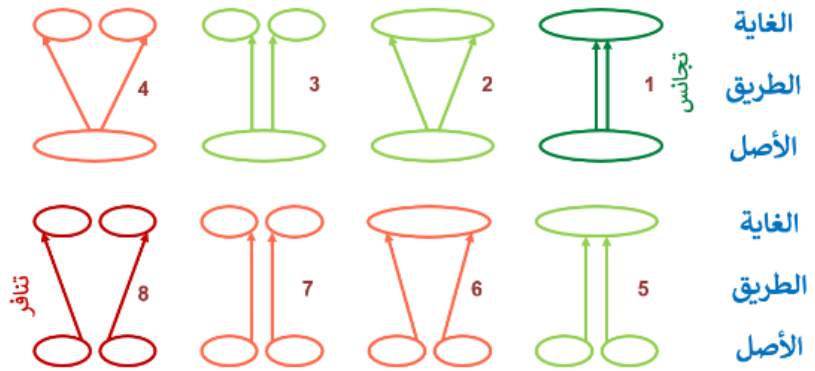

وكمثالين عن هذه الاحتمالات يمكن اعتبار السيناريو (2) وتطبيقه على الخلافات بين بعض الحركات الإسلامية التي لها نفس الأصل والمرجعية وتشترك في نفس الغاية، لكنّها تختلف في المنهج فتقع بينها خلافات. ويمكن تطبيق السيناريو (5) على حركات ذات مرجعيات متباينة (عَلمانية وإسلامية مثلًا) تتّفق على غاية مشتركة (خدمة الصالح العام مثلًا) وتتعاون على تحقيقها.

إنّ هذا التمييز بين الأصل والطريق والغاية مفيدٌ جدًا في تعزيز تماسك المجتمع التعددي، لأنه يشير إلى أن مجموعتين من المجتمع لهما مراجعيتان مختلفتان، يمكنهما الاتفاق على هدف مشترك والعمل معًا من أجل تحقيقه.

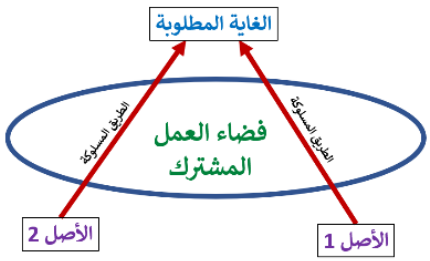

4.4. مستويات الانتماء في صحيفة المدينة

من أهمّ النماذج للتعايش والتفاعل الإيجابي داخل البلد الواحد نموذج المدينة المنوّرة كما حكمتها "صحيفة المدينة" التي صيغت في السنة الأولى للهجرة وظلّت سارية لأربعة عقود إلى نهاية الخلافة الراشدة. لقد كانت نموذجًا جليًّا للمدينة-الدولة الجامعة لكلّ مواطنيها (المدنيّون). ويتبيّن من تحليل هذه الصحيفة التي تضمّ ما يقارب الخمسين بندًا، أنّها تحدّد ثلاثة مستويات للانتماء تتداخل وتكتمل بعضها البعض: الانتماء إلى القبيلة، والانتماء إلى جماعة المؤمنين الذي يحدّ من الشوفينية القبلية، والانتماء إلى المدينة الذي يخفّف من التعصّب الديني.

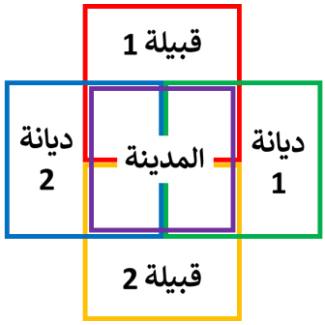

كان الغرض من الصحيفة هو تنظيم الترابط بين المجتمع القبلي والمجتمع الديني والمجتمع المدني، لضمان حقوق المواطن في المدينة (المدني) وتحديد واجباته، وضمان التفاعل الإيجابي والمنسجم بين ساكنة المدينة التي كانت في السنة الأولى للهجرة تضمّ بضع مئات من المؤمنين (المهاجرون والأنصار)، وخمسة إلى سبعة آلاف يهودي، وأربعة إلى سبعة آلاف من العرب المشركين. فكانت الأمة المدينية تتسع للجميع، مؤسَّسة على مفهوم المُمادَنة هي الاشتراك في المدينة (مَدَنَ الشخص أيْ أتى المدينة، ومَادَنَ أيْ اشترك في المدينة)، ويقابلها باللغات الأخرى Bürgerschaft, Citizenship, Citoyenneté المشتقّة من Burg, City والتي يُعبّر عنها في المصطلح الحديث بالمواطنة، فتاريخيًا المدينة هي نواة الدولة وأصل الوطن، ولذلك نجد في اللغة الألمانية مثلًا Stadt هي المدينة، وStaat هي الدولة. وثمّة من يعتبر وثيقة المدينة أوّل دستور في تاريخ البشرية – ستة قرون قبل الماڤنا كارتا في 1215 – أسّس للمدينة-الأمة خلال الفترة 622-661، ألف سنة قبل مفهوم الدولة-الأمة الحديث (اتفاقيات وستفاليا 1648).

5. فضاء الوساطة الآمن وتجاوز التجاذب الأيديولوجي

1.5. تعريف فضاء الوساطة الآمن

من الآليات التي تُستعمل لترشيد الخلافات القائمة على تباين الرؤى الكونية (اختلاف المرجعيات الأيديولوجية، تنافر الأصول الفكرية والعقدية)، ما يُسمّى بفضاء الوساطة الآمن أو المحميّ (Safe Mediation Space – Espace de médiation protégé).[13] وتكون هذه الآلية فعّالة شريطة أن تحدّد الأطراف متباينة الرؤى غاية مشتركة وتكون على استعداد للتعاون من أجل تحقيقها بغضّ النظر عن مرجعية كلّ طرف.

يُعرِّف جون-نيكولا بيتر[14] فضاء الوساطة الآمن بأنه عملية يلتقي ويتواجه فيها خطابان (أو سرديتان)، أو أكثر، للبحث عن تنسيق العمل في مسار ترشيد الخلاف العنيف، سواء كانت هذه العملية مدعومة من طرف ثالث أم لا. فالغاية من فضاء الوساطة الآمن هي توفير "فضاء اجتماعي آمن يمكن للأطراف أن تجتمع فيه لمناقشة وتطوير مشاريع مشتركة عملية لمعالجة جوانب الخلاف، وهي مقاربة ملائمة للخلافات بين أطراف ذات رؤى كونية متباينة".[15] ومن الضروري أن يشعر كلّ طرف في إطار هذا الفضاء بالأمن والأمان، ليس فقط

بخصوص سلامته الجسدية، وإنما أن يطمئنّ على وجه الخصوص بأنّ رؤيته الكونية (معتقده) ليست معرّضة للتهديد أو التحدّي.

من الضروري التركيز على الممارسة المشتركة وتطوير وتنفيذ عمل مشترك، وينبغي أن يتمّ إنجاز العمل المشترك ولو جزئيًا مباشرة بعد بدء عملية التفاعل، لأنّ ذلك من شأنه بناء التفاهم،[أ] وتطوّر السرديات والخطابات عن طريق التركيز على العمل المشترك الذي يساهم في حلّ المشاكل. وكما يبيّنه الشكل الآتي، يعمل فضاء الوساطة الآمن على تسهيل عملية بناء الثقة تدريجيًا بين أطراف الخلاف.

يبدأ المسار بلقاء مباشر بين أطرافٍ غالبًا ما تكون المرّة الأولى التي يجتمعون فيها. وهم في معظم الأحيان لا يعرفون بعضهم البعض إلّا عن طريق أطراف ثالثة، وعبر وسائل الإعلام على وجه الخصوص، ويأتون وهم قد شكّلوا مع الوقت صوَرًا نمطية عن بعظهم البعض عادة ما تكون مشيطِنة للآخر. فيكتشف كلّ طرف آدمية الآخر أثناء اللقاءات الأولى. وأثناء التبادل يتمّ التعارف والتواصل الذي يؤدي إلى قبول الآخر. التعارف وقبول الآخر يؤديان إلى الاستعداد النفسي للإصغاء، وهنا تبدأ عملية الحوار الحقيقي وليس المناظرة، والفرق شاسع بينهما ففي المناظرة عادة ما يكتفي الطرف بالاستماع إلى الجمل الأولى من حديث الطرف الآخر ولا يُصغي إليه باهتمام بل يقضي الوقت في التفكير في الردّ المفحم حتى يتفوّق عليه ويسجّل أهداف على حسابه. أما الحوار فهو مبنيّ أساسًا على حسن الإصغاء للآخر وطلب التوضيح من أجل فهم وجهة نظره والتعامل معها بالتي هي أحسن. بعد الحوار عبر الحديث المشترك (Dialogue) الذي يمهّد الطريق لبناء الثقة بين الأطراف، يأتي الحوار عبر الممارسة المشتركة (Diapraxis) ليعزّز الثقة ويجعلها أكثر صلابة واستدامة، فكما يقول ابن الجوزي (1116-1201) في صيد الخاطر "الدليل بالفعل أرشد من الدليل بالقول".

2.5. تصميم فضاء الوساطة الآمن

ثمّة بعض التوجيهات التي ينبغي الانتباه إليها واتباعها عند تصميم وإنشاء فضاء الوساطة الآمن نذكر منها الآتي:[16]

[أ] "الممارسة لها جانبان مهمّان في العملية: 1) بين الرؤى الكونية، يمكن أن يكون الاتصال صعبًا لأنّ كلّ طرف لا يفهم المعنى – أي النتيجة العملية – لما يقوله الآخر. ولا بدّ من المرور بالممارسة (من خلال أمثلة عملية) لفهم المعنى. على سبيل المثال، إذا تحدّثت مجموعة عن العدالة، فقد تتوافق مع عملية وحقيقة لا تفهمها مجموعة أخرى. لذلك يجب التبيين العملي للمعنى؛ 2) عندما يكون هناك بالفعل توتّر وانعدام ثقة، فإنّ الحديث وحده لا يعزّز الثقة." (جون-نيكولا بيتر. محادثة خاصة. 23 ديسمبر 2020).

1 .**صياغة رؤية مشتركة**: ينبغي أن تبدأ العملية بتحديد رؤية مشتركة مقبولة لدى جميع الأطراف، فهي الدافع للدخول في العملية. وغالبًا ما تكون الرؤية المشتركة واسعة المعالم مثل إرادة التعايش السلمي على المدى الطويل لدى الأطراف ونبذ العنف في معالجة الخلافات.

2 .**تحديد خطوط السلامة**: يجب التوافق على ما لا ينبغي فعله أو التسامح معه داخل فضاء الوساطة الآمن. وهذا من شأنه أن يضمن شعور جميع الأطراف بالأمان عند المشاركة، ولا تخصّ هذه الخطوط مسائل الخلاف نفسها أو مواقف الأطراف المعيّنة. وتنطبق خطوط السلامة على جميع الأطراف، بما فيها الطرف الثالث.

3 .**تجنّب فرض رؤية كونية**: إنّ تصورات الأطراف للعدالة الإجرائية والفعالية محكومة ومحدّدة بنظرتهم الكونية. ولذلك فإنّ إدماج – قدر الإمكان – أفضليات وأولويات الأطراف الإجرائية بطريقة متوازنة مع تحرير الأساليب الإجرائية والمعايير من التحيزات الدينية والثقافية والأيديولوجية الخارجية غير المبرّرة يمكن أن يساعد على تحريك العملية إلى الأمام بشكل أكثر سلاسة.

4 .**التركيز على الجوانب العملية**: بدلًا من النظر في المبادئ العامة والقِيَم والنظريات والأفكار، التي من المحتمل أن يقع خلاف في تأويلها، يجب التركيز على كيفية شرح الأطراف لمواقفها بالإشارة إلى مسائل عملية حتى يمكن فهم النتائج العملية لآرائهم، والعمل على تطوير وتنفيذ أنشطة عملية مشتركة لمعالجة الخلاف) الممارسة المشتركة.(Diapraxis -

5 .**الحكم على الأفعال وليس على الأقوال**: يجب على المقاربة أن تتفادى الحكم على الأقوال، وتقتصر على الحكم على الأفعال، مثل ممارسة العنف.

6. **الإدماج والتشارك**: يجب أن يكون الفضاء جامعًا وأن تؤخذ تطلعات كلّ شرائح المجتمع، النساء والرجال، الشباب والمسنّين، بالاعتبار، وينبغي التعامل مع الجميع وليس فقط مع "المعتدلين" وإدماج كل المنفتحين على الحوار بما في ذلك الراديكاليين.[أ] في الواقع، كما يلاحظ جون-نيكولا بيتر، "نظرًا لأن ما نبحث عنه هو التعايش السلمي بين الفاعلين والمجموعات والمجتمعات التي ترجع إلى رؤى كونية مختلفة، فمن المهمّ أن تشمل العملية الممثلين المعترف بهم من قِبل مجتمعاتهم كمترجمين أوفياء لرؤيتهم الكونية، وكأوصياء عليها ومروجين لها. إنّ حضورهم أكثر أهمية من حضور "المعتدلين"، الذين هم عمومًا

[أ] يجب التمييز بين الراديكالية والتطرّف، فبينما يسعى الراديكاليون السياسيون إلى العمق في التغيير السياسي والراديكاليون الدينيون إلى التمسّك بالأصل في المعتقد والممارسة، ينتهك المتطرّفون مبدأ الوسطية ويحيدون عن القيم والمبادئ المتّفق عليها في المجتمع. أنظر في هذا الشأن "معالجة التطرّف: أهمية المصطلح"، عباس عروة. معهد قرطبة للسلام بجنيف، أكتوبر 2019 (https://bit.ly/3pZvsyV). أنظر أيضًا المقال " Monsieur le président, ne passez pas de Ricoeur à Sarkozy! Jean Baubérot. *Le Nouvel Obs*. 28 novembre 2020. (https://bit.ly/3hP2bnE)"، أين يميّز الكاتب جون بوبيرو، الملقّب بـ"مؤرّخ اللائكية" في فرنسا، بين "المستوى العقدي" و"المستوى المدني" ويلاحظ أنّ التنظيمات السياسية أو الدينية يمكن أن تُظهر تشدّدًا عقائديًا وتسامحًا مدنيًا في آنٍ واحد، مستشهدًا بالتطوّر التاريخي للكنيسة الكاثوليكية والحزب الشيوعي في فرنسا.

يجدون أرضية للتفاهم مع الأطراف الأخرى قبل تفعيل الجوانب الأقل مشاركة من القناعات."[17]

من البديهي أن يُعقد فضاء الوساطة الآمن بعيدًا عن الإعلام وبمعزل على وسائل التواصل الاجتماعي، مع احترام قاعدة تشاتام هاوس التي تقول: "حينما يعقد اجتماع أو جزء منه في إطار قاعدة تشاتام هاوس، فإن المشاركين يكونوا أحرارًا في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن لا يجب كشف هوية أو انتماء المتحدثين أو أيّ شخص آخر من المشاركين".[18]

تُستعمل منهجية فضاء الوساطة الآمن للتجسير بين الأطراف التي تختلف في النظرة الكونية أو المرجعية الدينية وتقوم بتطبيقها في مختلف المجالات مثل السياسة (الشخصيات والأحزاب السياسية) والعمل المواطني (منظمات المجتمع المدني) والعمل الخيري (المنظمات الخيرية / الإنسانية) وحقوق الإنسان (منظمات حماية وتعزيز حقوق الإنسان) والإعلام (الصحافيون والقنوات الإعلامية) والعمل النسوي (مجموعات تحسين وضع المرأة).

3.5. فضاء التواصل والعمل المشترك

أدار معهد قرطبة للسلام بجنيف في السنوات الأخيرة، بدعمٍ من وزارة الخارجية السويسرية، العديد من فضاءات الوساطة الآمنة على المستوى الوطني أو الإقليمي، تطرّقت مثلًا إلى الآتي: التجاذبات الأيديولوجية في شمال أفريقيا ("منتدى قرطبة الآن"، آلية إنذار مبكّر واستجابة سريعة في مصر تشرك مسلمين وأقباط، مواكبة المشاركة السياسية الجامعة التي تشمل تيارات أيديولوجية مختلفة بما في ذلك التيار السلفي)، التوتّرات العرقية في موريتانيا بين البيضان والسودان (العمل الإعلامي المشترك لتعزيز التماسك المجتمعي)، الاحتقانات الطائفية بين السنّة والشيعة في لبنان (العمل الإنساني المشترك لإغاثة اللاجئين السوريين) وفي العراق (العمل الحقوقي المشترك حول قضية الاختفاء القسري).

وعمل المعهد على وجه الخصوص على جمع أكثر من أربعين مشاركًا من الخبراء والقادة السياسيين من التيارات الإسلامية والعَلمانية في أربع ورشات، على امتداد عام كامل، من فيفري 2016 إلى مارس 2017، من أجل التفكير في دور الدين في الشأن العام فضلًا عن استكشاف إمكانيات التخفيف من التجاذبات الأيديولوجية الحادة والتعاون لتحقيق التعايش السلمي. وأفضت النقاشات التي جرت في إطار الورشات إلى التوقيع على مذكرّة تحت عنوان "نحو فضاء للتواصل والعمل المشترك"[19] (أنظر النصّ أدناه). وفهم المشاركون هذا الالتزام المشترك باعتباره الخطوة الأولى من العملية التي يجب أن تستمر من خلال الأنشطة الملموسة والمشتركة (diapraxis)، مما يعني العمل على المستوى المحلي (الوطني مقابل الإقليمي).

وبناءً عليه، حدّد المشاركون عددًا من المواضيع التي يمكن أن تُدرج في إطار الممارسة المشتركة منها ظاهرة العنف السياسي في تونس، والتجسير بين التعليم الديني والتعليم الرسمي، وتعزيز المشاركة السياسية والانخراط المدني للشباب التونسي، وتدبير التعددية والتخفيف من العنف في الأوساط الجامعية المغربية، إلخ.

مذكّرة "نحو فضاء للتواصل والعمل المشترك"

إنّ الاستقطاب الحاد في سياقات الانتقال السياسي الهشة غالبًا ما يؤدي إلى حالة الفوضى، ممّا يمهّد الطريق لعودة أنظمة الاستبداد أو للاحتراب الداخلي. التقى أكثر من أربعين مشاركًا من الخبراء والفاعليين السياسيين من شمال أفريقيا، وغرب آسيا، ومنطقة الساحل، ينتمون إلى التيارين العَلماني والإسلامي، وناقشوا قضايا متعلقة ببناء الثقة وإرساء إطار للتعاون بين فاعليين ذوي منطلقات فكرية ورؤى كونية مختلفة.

وتمّ التركيز على أهمية إنتاج ثقافة سياسية جديدة مشتركة تستند إلى قِيم الحرية والعدل والكرامة والتنوع والقبول بالآخر وعدم الإقصاء والمواطنة ونبذ العنف، من خلال بناء تحالفات عابرة للأيديولوجيات تسهم في إنجاح الانتقال السياسي السلمي في المنطقة.
اتفق المشاركون على أن التخفيف من الاستقطاب بين الإسلاميين والعَلمانيين ينبغي أن يتجاوز الجدل الفلسفي ويركّز على ضرورة العمل المشترك لفائدة الصالح العام ومن أجل تقوية المجتمع وبناء الدولة، ويتوافق هذا الإطار مع "فضاء مشترك" لا يقتضي تنازل أيّ طرف عن مرجعيته الفكرية أو خيانته لقضيته. فهذا الإطار للعمل المشترك والجهد الجماعي لخدمة المجتمع يمكن تأصيله انطلاقًا من المرجعيات الدينية والأيديولوجية لجميع الأطراف.

يمكن لجماعات ذات قواعد مختلفة في إطار أنظمتها القيمية ورؤاها الكونية أن تختار الانخراط في عمل مشترك مع جماعات أخرى مختلفة، ولكل منها أسبابها الخاصة. وبهذه الكيفية، يمكن لمختلف الجماعات أن تعيش معًا في فضاء مشترك، وتجد كل واحدة التبرير والحافز للقيام بذلك من منظور نظام قواعدها ومبادئها التوجيهية الخاصة بها. ويطلق الفيلسوف الأمريكي جون رولز على عملية الانخراط المشترك من مختلف الجماعات للتفاعل ضمن نفس الفضاء مصطلح "التوافقات المتداخلة."

ويفسح الإسلام مجالًا واسعًا لإمكانيات العمل المشترك من أجل مصلحة المجتمع. فالقواعد الدينية في مجال سياسة أمور المدينة / الدولة تشكّل إطارًا يوفّر التوجيه ويسمح بالإبداع. إنّ "صحيفة المدينة" دليل عملي، من منظور إسلامي، عن إمكانية التعايش والتفاعل الإيجابي في مجتمع متعدّد الانتماءات القبلية والدينية. وقد نجحت هذه الصحيفة، التي سُمّيت بالوثيقة الدستورية الأولى في تاريخ البشرية، في القيام بذلك بإدخال مفهوم جديد للانتماء الاجتماعي مكوّن من ثلاث طبقات مختلفة: القبيلة المعترف بها كواقع اجتماعي، والانتماء الاجتماعي للدين الذي ينطوي على منظومة من القِيم المشتركة، والانتماء إلى المدينة.

إن "فضاء التواصل والعمل المشترك"، المعرّف بهذه الطريقة، لا يُنظر إليه من طرف المشاركين كشأن متّصل بالضرورات الظرفية والمصالح الحزبية الضيقة والمناورات السياسية، بل كآلية مستديمة تبدأ في مرحلة الانتقال السياسي وتستمرّ طيلة مرحلة تشييد دولة القانون والحكم الراشد. أوصى المشاركون بأن ينصبّ مجهود العمل المشترك على الرهانات الكبرى التي تواجهها شعوب المنطقة فيما يخص المشاركة المواطنية والانخراط المجتمعي للشباب، والتعليم، وكذا بناء ثقافات سياسية جديدة.

11 أبريل 2017

المشاركون

أبو يعرب المرزوقي (تونس)، أحمد أرحموش (المغرب)، احميدة النيفر (تونس)، إسلام الغمري (مصر)، آمال قرامي (تونس)، آمال موسى بلحاج (تونس)، أمية الصديق (تونس)، جاهد طوز (تركيا)، جعفر الشايب (السعودية)، حامد إدريس (المغرب)، حسام حافظ (سوريا)، حكيم صاحب (الجزائر)، خديجة رياضي (المغرب)، ربيع حداد (لبنان)، رضا جوادي (تونس)، رياض الشعيبي (تونس)، زياد خياطة (سوريا)، سامي الساعدي (ليبيا)، سعد الدين العثماني (المغرب)، سعد وفائي (سوريا)، سمية بنخلدون (المغرب)، سيلفان أوديي (سويسرا)، صلاح الدين الجورشي (تونس)، طارق الزمر (مصر)، عبد الرؤوف العيادي (تونس)، عبد العلي حامي الدين (المغرب)، عبد الفتاح محمد (قطر)، عبد الفتاح مورو (تونس)، عطية عدلان (مصر)، مجاهد مخللاتي (سوريا)، محمد الأحمري (قطر)، محمد حمداوي (المغرب)، محمد خوجة (تونس)، محمد زاهد جول (تركيا)، محمد عب الوهاب رفيقي (المغرب)، مرسيل شحوارة (سوريا)، مريم بن سالم (تونس)، معاذ الخطيب (سوريا)، المعطي منجب (المغرب)، معن كوسا (سوريا)، موسى باه (مالي)، نبيلة منيب (المغرب)، نور الدين الخادمي (تونس)، هشام برغش (مصر)، يوسف الشويري (لبنان).

6. خلاصة

الاختلاف الأيديولوجي ظاهرة طبيعية في كلّ المجتمعات، لكن التجاذب الأيديولوجي الحادّ، أي عدم القدرة على إدارة الخلاف الفكري وتدبيره مضرٌّ بالتماسك المجتمعي وعائقٌ لبناء دولة القانون، وتحدٍّ كبير للانتقال الديمقراطي[أ] قد يجهضه قبل استوائه، ويساهم في عودة النظام التسلّطي من جديد كما حدث في الجزائر في الفترة 1989-1991 وفي مصر في الفترة 2011-2013. لذلك فإنّ من واجب قوى المجتمع، والنخب الفكرية والسياسية على وجه الخصوص، العمل على التخفيف من التوتّرات الأيديولوجية والتجسير بين التيارات المختلفة.

إنّ المشهد السياسي في شمال أفريقيا مركّب ولا يُجدي اختزاله في ثنائية إسلامي-عَلماني. فالإسلاميون في الجزائر ليسوا سواء، والعَلمانيون ليسوا كتلة متجانسة. فكلّ تيّار يشكّل طيفًا واسعًا من التشكيلات تتفّق في أمور وتختلف في أخرى. وثمّة ما يتّفق عليه بعض الإسلاميين مع بعض العَلمانيين، ويختلفون فيه مع غيرهم داخل تيّارهم الأيديولوجي. ومن هذه الأمور التصرّف مع العسكرة والعلاقة بالدين وحجم التغيير الاجتماعي والسياسي المستهدَف والموقف من العنف.

لا تمنع المرجعيات الفكرية المتباينة من إيجاد فضاء للعمل المشترك لتحقيق أهداف أساسية مثل العيش المشترك السلمي متّفق عليها مسبقًا والتوافق على أرضية من القِيَم

[أ] "'الديمقراطية' آلية تتغذى من عمليات التشاور والحوار واتخاذ القرار التي يقبلها الجميع، ويمنع الاستقطاب الأيديولوجي هذه الآليات. هذا ما تفهمه بعض الأنظمة التسلّطية: لاستبعاد مشاركة المواطنين في الحكم، فإنها تمنع الآليات التي تسمح بهذه المشاركة من خلال تأجيج الاستقطاب." (جون-نيكولا بيتر. اتصال خاص. 23 ديسمبر 2020).

العملية والمبادئ التي تحظى بالإجماع ويلتزم بها جميع الشركاء، فيقوم كلّ طرف بالتأصيل للأرضية وللتعاون انطلاقًا من مرجعيته. ويُعتبر "فضاء الوساطة الآمن" من أفضل الآليات للتوصّل إلى بناء الثقة عبر التركيز على الجوانب العملية في التعاون.

من أجل ترسيخ تماسك المجتمعات وبناء دول القانون في شمال أفريقيا يجب تشجيع تأسيس أكبر عدد من فضاءات الحوار والعمل المشترك في جميع القطاعات وعلى جميع مستويات المجتمع. هذه الفضاءات التي ينبغي أن تخصّ تحديدًا القوى السياسية والنقابات والطلاب والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والنساء والشباب، ليست فقط مكانًا للتعارف والاعتراف المتبادل وقَبول الغير، إنّما تمثّل أيضًا مخابر لاستكشاف سبل التعاون في مشاريع ملموسة، كلٌّ في مجال اختصاصه، لخدمة المجتمع وطنيًا ومحليًا.

كما يجب على التيارات الأيديولوجية المتواجدة في المجتمع الجزائري أن تشجّع الحوارات الداخلية التي لا تشمل المعتدلين فحسب، بل أيضًا الأطراف الراديكالية من أجل إقناعها بأهمية الانخراط في عملية التجسير الأيديولوجي. إنّ انخراط الراديكاليين ضروري للحؤول دون أن يتحوّلوا إلى مشوّشين على المبادرات، بمحض إرادتهم أو تحت تأثير معارضي التغيير.

شكر وعرفان

المؤلّف شاكر للزملاء والأصدقاء الذين تكرّموا بمراجعة النسخة الأولى من هذه المساهمة وأدلوا بملاحظات وجيهة مكّنت من تحسين النص، وعلى وجه الخصوص د. جون-نيكولا بيتر، أ. آليستير دافيسون، د. الأخضر غطّاس، د. يوسف نجادي.

الإحالات

[1] عباس عروة. تجاوز التجاذبات الأيديولوجية في الجزائر: ضرورة ملحّة لبناء دولة القانون. الهقار. جنيف، يناير 2021.

http://hoggar.org/wp-content/uploads/2021/01/Depolarisation_Ar.pdf

[2] مدوّنة حركة كفاية (https://bit.ly/3fooEqk).

[3] المعطي منجب والأخضر غطاس. تقرير ورشة عمل حول المساهمة في التخفيف من العنف في الأوساط الجامعية المغربية. إسطنبول، 18-19 مارس 2017. معهد قرطبة للسلام بجنيف. (https://bit.ly/2L245oM).

[4] Arrestation du Professeur Maati Monjib. Maghreb Online. 30 décembre 2020.

http://moroccomail.fr/2020/12/30/maroc-arrestation-du-professeur-maati-monjib/

Maroc : Trois ans de harcèlement à l'encontre de Maâti Monjib et de six défenseurs des droits humains. Fédération internationale pour les droits humains. 3 avril 2018.

https://www.fidh.org/fr/themes/defenseurs-des-droits-humains/maroc-trois-ans-de-harcelement-a-l-encontre-de-maati-monjib-et-de-six

[5] مواجهات وحوارات بين الإسلاميين والعَلمانيين بالمغرب. إشراف وإعداد المعطي منجب. دفاتر وجهة نظر. مركز ابن رشد للدراسات والتواصل – إيكفي IKV. الرباط – أمستردام 2008.

[6] وثائق هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات بتونس (https://bit.ly/36NndOy)

[7] جون-نيكولا بيتر. اتصال خاص. 23 ديسمبر 2020.

[8] نفس المصدر.

[9] Jacques Bidet. Islamisme et laïcisme. *Mediapart*. 30 octobre 2020. https://bit.ly/38QVFud

[10] أنظر جون-نيكولا بيتر. العلمانية واللائكية في السياسة الدولية. منشورات معهد قرطبة للسلام بجنيف. أبريل 2015 (https://bit.ly/39s9cc3).

[11] تفاعل الدين والسياسة في الشأن العام. تعزيز التعايش السلمي بين الفاعلين السياسيين ذوي الرؤى الكونية المختلفة. اسطنبول، 17 مارس 2017. مؤسسة قرطبة بجنيف. (https://bit.ly/34VkJ0d).

[12] John Rawls. *A Theory of Justice*. Harvard University Press (1971) and *Political Liberalism*. Columbia University Press (1993).

[13] John Paul Lederach, Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1998).

Bitter, Jean-Nicolas. "Mediation Space and Diapraxis." In Conflict Transformation in Practice, edited by Owen Frazer and Lakhdar Ghettas. Switzerland: Cordoba Now Forum, 2013. http://www.css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/Conflict_Transformation_in_Practice_2013.pdf.

Bitter, Jean-Nicolas. "Diapraxis in Different Contexts. A Brief Discussion with Rasmussen," 2011. http://www.css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/Politorbis-52.pdf.

[14] Jean-Nicolas Bitter, Transforming Conflicts with Religious Dimensions: Using the Cultural-Linguistic Model. In Religion in Conflict Transformation. Simon J A Mason and Damiano A. Sguaitamatti (eds). Revue de politique étrangère, Politorbis 52. Swiss FDFA and Center for Security Studies, ETH Zurich (2011).

https://www.eda.admin.ch/content/dam/eda/mehrsprachig/documents/publications/Politorbis/politorbis-52_EN.pdf

[15] Owen Frazer and Lakhdar Ghettas. Approaches to Conflict Transformation. The Cordoba Now Forum. Cordoba Foundation of Geneva and Centre for Security Studies (2013).

[16] Religion and Mediation Course Guide. Owen Frazer (ed.) CSS Mediation Resources. Program on Culture and Religion in Mediation (CARIM), Center for Security Studies (CSS). Swiss Federal Institute of Technology, ETH Zurich (2020).

[17] جون-نيكولا بيتر. اتصال خاص. 23 ديسمبر 2020.

[18] https://www.chathamhouse.org/about-us/chatham-house-rule

[19] نحو فضاء للتواصل والعمل المشترك (https://bit.ly/2UtskgN)

خلاصة نقاشات الخبراء: نحو فضاء للتواصل والعمل المشترك (https://bit.ly/35szM2e)

فضاء التواصل والعمل المشترك.. مبادرة للتعاون الإسلامي العلماني (https://bit.ly/36PBrOX)